البيان الختامي للملتقى الوطني حول التوثيق الرقمي العقاري في الجزائر

انطلاقاً من أهمية التحول الرقمي في تدعيم الشفافية وتحسين الخدمات العمومية، وإدراكاً للدور المحوري الذي تلعبه الرقمنة في حماية الملكية العقارية وتبسيط الإجراءات الإدارية، خلص المشاركون في *الملتقى الوطني حول التوثيق الرقمي العقاري في الجزائر*، بعد مناقشات علمية معمقة، إلى جملة من التوصيات الهادفة إلى ترسيخ أسس التحول الرقمي الآمن والفعّال في هذا القطاع الحيوي.

وفي ختام أشغال الملتقى، **يوصي المشاركون بما يلي:**

1. **إصدار إطار قانوني خاص بالتوثيق العقاري الإلكتروني** يحدد الشروط والإجراءات والضمانات القانونية، ويعترف بالتوقيع الإلكتروني كوسيلة إثبات رسمية في التصرفات العقارية.
2. **تسريع عملية رقمنة المحافظات العقارية ومديريات مسح الأراضي** من خلال إنشاء شبكة وطنية موحدة وآمنة تتيح تبادل المعطيات العقارية بين مختلف الفاعلين (الموثقين، القضاء، والإدارات العمومية).
3. **إعادة هيكلة الإجراءات العقارية قبل رقمنتها** لضمان تبسيط المسارات الإدارية، وتكييفها مع مقتضيات التحول الرقمي، بما يعزز فعالية الخدمة العمومية.
4. **إنشاء منصة وطنية مؤمنة للتوثيق والتصرفات العقارية الإلكترونية** تعتمد على أحدث التقنيات)التشفير، البلوكشين، نظام البنية التحتية للمفتاح العام (PKI لضمان موثوقية البيانات ومنع التزوير أو الاختراق.
5. **تعزيز الأمن السيبراني وحماية المعطيات العقارية** عبر وضع معايير وطنية موحدة للأمن المعلوماتي، وتفعيل التنسيق بين الهيئات المختصة بالأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية.
6. **تكوين وتأهيل المورد البشري** العامل في قطاع العقار (موثقين، موظفي الحفظ العقاري، مهندسي نظم المعلومات...) من خلال برامج تكوين مستمرة تركز على الكفاءة التقنية والأمن الرقمي.
7. **تعزيز ثقة المواطن في المعاملات العقارية الرقمية** عن طريق حملات توعوية شاملة تُبرز مزايا الرقمنة وضماناتها القانونية، وتُسهم في ترسيخ ثقافة المعاملات الإلكترونية الآمنة.
8. **تحقيق التكامل المعلوماتي بين القطاعات ذات الصلة بالعقار** (الجباية، البنوك، أملاك الدولة، التخطيط العمراني...) عبر الربط الإلكتروني الفعّال بين قواعد بياناتها والمنصة الوطنية للتوثيق العقاري.

9. **تشجيع البحث العلمي والابتكار في مجال الرقمنة العقارية** من خلال دعم المشاريع البحثية الجامعية والتقنية الرامية إلى تطوير أدوات رقمية محلية تستجيب للواقع القانوني والإداري الجزائري.

10. **تخصيص موارد مالية مستدامة لتمويل مشاريع الرقمنة العقارية** مع وضع آلية وطنية للمتابعة والتقييم تضمن استمرارية المشروع وفعاليته التقنية والقانونية.

ختامًا، يؤكد المشاركون على أن نجاح مشروع التوثيق الرقمي العقاري يتطلب **إرادة سياسية واضحة، تنسيقًا مؤسساتيًا محكمًا، وتعاونًا وثيقًا بين مختلف الفاعلين** القانونيين والتقنيين، بما يجعل من الرقمنة رافعة حقيقية للشفافية، والأمن القانوني، والتنمية المستدامة في الجزائر.